جمهورية مصر العربية
مجلس النواب

الفصل التشريعي الثاني

دور الانعقاد العادى الثانى

اللجنة المشتركة
من لجنة التضامن الاجتماعي والأسرة والأشخاص ذوي الإعاقة
ومكاتب لجان الشئون الاقتصادية، والعلاقات الخارجية، والصناعة

السيد المستشار الدكتور/ حنفي جبالي

رئيس مجلس النواب

تحية طيبة.. وبعد، فأتشرف بأن أقدم لسيادتكم، مع هذا، تقرير اللجنة المشتركة من لجنة التضامن الاجتماعي والأسرة والأشخاص ذوي الإعاقة، ومكاتب لجان الشئون الاقتصادية والعلاقات الخارجية، والصناعة، عن قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٦٤ لسنة ٢٠٢١ بشأن الموافقة على الاتفاق الفرعي بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة كندا بشأن تنفيذ مشروع دعم المرأة في مجال ريادة الأعمال في مصر، الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٣١، برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقر.

وقد اختارت اللجنة المشتركة، السيدة النائبة هيام الطباخ، مقرراً أصلياً، والسيدة النائبة/ نجلاء باخوم، مقرراً احتياطياً، لها فيه أمام المجلس.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس اللجنة المشتركة

٢٠٢١/ ١٠ /١٢

الدكتور عبد الهادي القصبي

تقـــريـــر

اللجنة المشتركة من لجنة التضامن الاجتماعي والأسرة والأشخاص ذوي الإعاقة ومكاتب لجان الشئون الاقتصادية والعلاقات الخارجية والصناعة

عـــن

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٦٤ لسنة ٢٠٢١ بشأن الموافقة على الاتفاق الفرعي بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة كندا بشـأن تنفيذ مشروع دعم المرأة في مجال ريادة الأعمال في مصر، الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣١

أحال المجلس بجلسته المعقودة يوم الاثنين ٢٦ مايو سنة ٢٠٢١ – خلال دور الانعقاد العادى الأول – إلى اللجنة المشتركة من لجنة التضامن الاجتماعي والأسرة والأشخاص ذوي الإعاقة، ومكاتب لجان الشئون الاقتصادية والعلاقات الخارجية والصناعة عن قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٦٤ لسنة ٢٠٢١ بشأن الموافقة على الاتفاق الفرعي بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة كندا بشأن تنفيذ مشروع دعم المرأة في مجال ريادة الأعمال في مصر، الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣١، وذلك لبحثه وإعداد تقرير عنه لعرضه على المجلس الموقر.

وقـــد عقـــدت اللجـــنة المشـــتركة اجتماعاً يوم الاثنين الموافق ٢٦ مايو ٢٠٢١ – خلال دور الانعقاد العادى الأول – لمناقشة موضوع القرار المعروض، وذلك برئاسة السيد الدكتور عبد الهادي القصبي رئيس اللجنة المشتركة، **وبحضور السادة ممثلي الحكومة، على النحو التالي:**

وزارة الخارجية:

السيد السفير / أحمد بهاء الدين	مساعد وزير الخارجية للشئون البرلمانية

وزارة التعاون الدولي:

أ. هناء شحاتة	مدير عام التعاون مع كندا
أ. نهى أحمد محمد	أخصائي اقتصاد وتجارة بوزارة التعاون الدولي

وزارة التضامن الاجتماعي:

د. محمد درويش	المستشار السياسي لوزيرة التضامن الاجتماعي
د. ميرفت عبد السلام	مساعد وزيرة التضامن الاجتماعي لشبكات الحماية والأمان الاجتماعي
أ. أمينة طراف	معاون الوزير للسياسات الاجتماعية

وزارة التجارة والصناعة:

د. عبير السعدى	مستشار وزير التجارة والصناعة للمشروعات التنموية
أ. سحر السكوت	مدير إدارة التنمية المستدامة بمركز تحديث الصناعة
أ. ماجد صبرى	مدير برنامج التجمعات الحرفية
أ. خلود سليمان	مدير أول بقطاع الخدمات المالية بجهاز تنمية المشروعات

المجلس القومي للمرأة:

أ. د. نجلاء العادلي — مدير عام الإدارة العامة للاتفاقيات الدولية والتعاون الدولي

أ. شيرويت إبراهيم — مدير إدارة الهيئات والمنظمات الخارجية بالمجلس القومي للمرأة

وقد سبق للجنة المشتركة أن أعدت تقريراً عن القرار سالف الذكر خلال دور الانعقاد العادى الأول ، ولم يتسنى عرضه على المجلس الموقر ، وبتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠٢١ عقدت اللجنة المشتركة اجتماعاً لاستكمال مناقشة القرار المشار إليه ومذكرته الإيضاحية[١]، وراجعت اللجنة المشتركة التقرير الذى سبق وأعدته اللجنة ، وذلك بعد أن استعادت نظر أحكام الدستور واللائحة الداخلية للمجلس.

كما اطلعت اللجنة المشتركة خلال هذا الاجتماع على تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية[٢] عن ذات القرار، والذى انتهى إلى أن طريقة إقرار الاتفاق المعروض لا يتضمن ما يخالف الدستور، وجاء طبقاً لما ورد بالفقرة الأولى من المادة (١٥١) منه ، وطبقًا لما جاء بالفقرة الأولى من المادة (١٩٧) من اللائحة الداخلية للمجلس..

وفي ضوء ما دار في اجتماع اللجنة المشتركة من مناقشات، ومن خلال الايضاحات التي أدلى بها السادة ممثلي الحكومة قررت اللجنة الاكتفاء بما انتهت إليه ، فإن اللجنة تعرض تقريرها على النحو التالي : -

مقـــدمـــة.

أولاً: أهداف الاتفاق المعروض.

ثانياً: أهم الأحكام الواردة بالاتفاق.

ثالثاً: رأى اللجنة المشتركة.

مقـــدمـــة:

قدمت المرأة المصرية عبر التاريخ الكثير من أجل الوطن، وسجل التاريخ نضال نساء مصر الطويل من أجل الحرية والاستقلال والحصول على المساواة والحقوق فى التعليم والعمل، وستظل المرأة هي الشريك الأساسي في المعادلة الوطنية، ولا تدخر الدولة جهداً بكافة أجهزتها بهدف تمكين المرأة المصرية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وتعتبر استراتيجية تمكين المرأة ٢٠٣٠ هي وثيقة العمل للأعوام القادمة لتفعيل الخطط والبرامج والمشروعات المتضمنة فى هذه الاستراتيجية، هذا بالإضافة إلى تبني الدولة العديد من المبادرات والسياسات الهامة التى من شأنها توجيه الدعم الكامل للمرأة والرعاية والمساندة حتى تتمكن من أداء دورها نحو مجتمعها ووطنها.

---

١) مرفق قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٦٤ لسنة ٢٠٢١ متضمناً الاتفاق والمذكرة الإيضاحية.

٢) نظره المجلس ووافق عليه بجلسته المعقودة يوم الاثنين الموافق ٢٦ يوليو ٢٠٢١

أولاً: أهداف الاتفاق المعروض: -

يهدف مشروع دعم المرأة في مجال ريادة الأعمال في مصر (المشروع) إلى إمداد النساء والفتيات في عمر المراهقة بمفاهيم واضحة عن حقوقهن الاقتصادية وآليات تنمية الاقتصاديات الذاتية، وكذا زيادة قدرتهن على اتخاذ خيارات فعالة.

ثانياً: أهم الأحكام الواردة بالاتفاق: -

طبيعة الاتفاق: يعد هذا الاتفاق اتفاقًا فرعيًا من الاتفاق العام المبرم بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة كندا بتاريخ ١٩٨٣/١/٣١، والغرض منه تحديد مسئوليات كل من مصر وكندا في ضوء المشروع الموضح بالمادة الثالثة من هذ الاتفاق الفرعي.

الجهات المفوضة:

- **تفوض كندا**، وزارة الشئون الخارجية والتجارة والتنمية لتتولى التزاماتها بموجب هذا الاتفاق الفرعي.
- **تفوض مصر**، وزارة التعاون الدولي لتتولى التزاماتها بموجب هذا الاتفاق الفرعي.
- **تفوض مصر**، وزارة التضامن الاجتماعي، والمجلس القومي للمرأة لتولى الالتزامات المتعلقة بتنفيذ المشروع.

الشريك المنفذ: بلان انترنشونال كندا من خلال – مكتبها في مصر – بلان انترنشونال مصر.

مكان تنفيذ المشروع : محافظة الجيزة، ويتم التركيز فيه على صناعة السجاد.

المستفيد من المشروع : بشكل مباشر عدد ٣١٠٠ سيدة (في عمر ١٩ سنة فأكثر) وعدد ١٩٠٠ فتاة مراهقة (تتراوح أعمارهن بين ١٥ إلى ١٨ سنة).

نوع الاتفاق: (مساهمة) وذلك رغبة في تعاون كل من حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة كندا لتنفيذ مشروع كندي للمساعدة الإنمائية في مصر.

قيمة المساهمة: يقدم الاتفاق مساهمة بقيمة إجمالية لا تتجاوز خمسة ملايين دولار كندى (٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار كندى) على مدار خمس سنوات.

تساهم الحكومة المصرية في تقديم المساعدات اللازمة لتيسير تنفيذ المشروع وتوفير كافة المتطلبات الأخرى للمشروع.

شروط نفاذ الاتفاق وإنهاءه:

يعتبر هذا الاتفاق الفرعي نافذًا بدءًا من التاريخ الذي تخطر فيه مصر كندا باستكمال الاجراءات القانونية الداخلية اللازمة، ويظل نافذًا حتى انتهاء أنشطة المشروع.

تسوية الخلافات:

أي اختلافات قد تنشأ بشأن تطبيق أو تفسير نصوص هذا الاتفاق الفرعي، يتم تسويتها بشكل ودي عن طريق التفاوض بين المشاركين.

الإشعارات والمراسلات :

يُحرر أي إشعار مقدم من وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية، ووزارة التعاون الدولي، ووزارة التضامن الاجتماعي والمجلس القومي للمرأة بموجب هذا الاتفاق الفرعي كتابة ويسلم للمتلقي، إما بالتسليم الشخصي أو يرسل عن طريق البريد المسجل بعلم الوصول أو الفاكس على العناوين الموضحة داخل مواد الاتفاق.

كما تحرر المراسلات أو المستندات المقدمة من كل من وزارة الشئون الخارجية والتجارة والتنمية ووزارة التعاون الدولي ووزارة التضامن الاجتماعي والمجلس القومي للمرأة بموجب هذا الاتفاق الفرعي كتابة وتقدم إلى المتلقي إما بالتسليم اليدوي أو عن طريق البريد أو البريد الالكتروني أو الفاكس على العناوين الموضحة بالاتفاق.

ويجوز للمشاركين أو الوكالة المشاركة تعديل العنوان الذي يتم توجيه الاشعارات أو المراسلات عليه وإخطار الشركاء الآخرين بذلك كتابة.

النتائج المتوقعة لهذا المشروع:

١- يستفيد من المشروع بشكل مباشر عدد ٣١٠٠ سيدة (في عمر ١٩ سنة فأكثر) وعدد ١٩٠٠ مراهقات (تتراوح اعمارهن بين ١٥ إلى ١٨ سنة).

٢- بناء بيئة اجتماعية داعمة وبيئة مؤسسية داعمة للنساء والفتيات المراهقات، بما يضمن مشاركتهن وقيادتهن في هذه المستويات.

٣- تحسين إرادة النساء والفتيات المراهقات في الجيزة بشأن مشاركتهن الاقتصادية.

٤- زيادة الابتكار فيما يخص الأعمال المملوكة للمرأة، وكذا فيما يخص النساء والفتيات المراهقات في الوظائف في محافظة الجيزة.

٥- تحسين استجابة أصحاب العمل في محافظة الجيزة فيما يتعلق بمراعاة الحقوق الاقتصادية والعمل اللائق للمرأة.

ثالثًا: رأي اللجنة المشتركة: -

تدارست اللجنة المشتركة مواد وبنود الاتفاق الفرعي بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة كندا بشأن تنفيذ مشروع دعم المرأة في مجال ريادة الأعمال في مصر، الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣١.

وترى اللجنة المشتركة:

إن هذا الاتفاق الفرعي يأتي في إطار سعي الحكومة لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة، وتنفيذاً لاستراتيجية تمكين المرأة ٢٠٣٠، وللمساعدة في خلق فرص عمل لها، بهدف تحسين إرادة النساء والفتيات المراهقات بشأن مشاركتهن، وزيادة الإنتاجية والابتكار فيما يخص الأعمال المملوكة للمرأة وتحسين استجابة أصحاب العمل فيما يتعلق بمراعاة الحقوق الاقتصادية والعمل اللائق للمرأة.

وبنـــاء علـــيه فـإن اللجنة المشتركة توافق على الاتفاق المعروض، وترجو المجلس الموقر الموافقة على ما رأت، وعلى القرار التالي: -

" وُوفق على الاتفاق الفرعي بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة كندا بشأن تنفيذ مشروع دعم المرأة في مجال ريادة الأعمال في مصر، الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣١، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق".

رئيس اللجنة المشتركة

الدكتور / عبد الهادي القصبي